الأمم المتحدة S/PV.5215

مجلس الأمن

السنة الستون

مؤقت

الجلسة **٥٢١٥**

الجمعة، ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٢٥

نيويورك

الرئيس:	السيد دلا سابلبير	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دنيسوف
	الأرجنتين	السيد غارسيا مريتان
	البرازيل	السيد تريس دا فنتورا
	بنن	السيد زنسو
	الجزائر	السيد قطي
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيدة تاج
	الدانمرك	السيدة لوي
	رومانيا	السيد موتوك
	الصين	السيد جانغ يشان
	الفلبين	السيد باها
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونس باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد جيرالد سكوت
	اليابان	السيد كتاوكا
	اليونان	السيد فسيلاكيس

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

05-39758 (A)

0539758

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل أفغانستان يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة بدون حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد فرهادي (أفغانستان) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وما لم يعترض أحد، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد جان أرنو، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد أرنو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وما لم يعترض أحد، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد أنطونيو ماريا كوستا، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد كوستا إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين يقدمهما السيد جان أرنو، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والسيد انطونيو ماريا كوستا، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

أعطي الكلمة الآن للسيد جان أرنو، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

السيد أرنو (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على فرصة تقديم إحاطة إعلامية إلى المجلس بشأن الحالة في أفغانستان. وأود أن أشكر المجلس بحرارة أكبر على قراره في آذار/مارس بتمديد فترة ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، (القرار ١٥٨٩ (٢٠٠٥)). فلقد قوبلت أنباء ذلك القرار باستحسان كبير في أفغانستان، وهو ما أعتقد أنه كان إلى حد ما دلالة على الرأي الإيجابي في الأمم المتحدة لدى الأفغان، وكان أيضا دلالة على التفهم الواضح لدى الرأي العام الأفغاني للحاجة إلى وجود دولي مستمر إذا أريد التوصل إلى حالة سوية دائمة في البلد.

أود أن أوجز التطورات الرئيسية التي حدثت منذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة للمجلس في آذار/مارس (انظر S/PV.5145). ولسوء الطالع، يتعين علي أن أبدأ بسرد التطورات السلبية على الجبهة الأمنية. ففي آذار/مارس،

كنت قد قلت إنه رغم حدوث بعض التحسن في الأمن منذ الانتخابات الرئاسية، فإن التهاون لن يكون ملائماً، خاصة بالنسبة إلى الأمم المتحدة، التي تعرضت عملياتها للهجوم عدة مرات. ولقد أصبح ذلك الإنذار ملحا بشكل متزايد خلال الأشهر الثلاثة الماضية، لأن البلد يواجه تزايدا في عدد وخطورة الأحداث في عدد من محافظات البلد. على سبيل المثال، أستطيع أن أذكر مقتل زعيم ديني معتدل في قندهار؛ والذي أعقبته مذبحة في المسجد الذي أجريت فيه مراسم جنازته، مما أسفر عن مقتل أكثر من ٤٠ شخصا وجرح العشرات. وأستطيع أن أذكر أيضا مقتل ١١ من الموظفين الأفغان في شركة كيمونكس ومن أقاربهم في إقليمي زبول وهلمند. علاوة على ذلك، قُتل خمسة من العاملين في تطهير الألغام المعينين من الأمم المتحدة في محافظة فرح؛ وقطع رأس زعيم ديني معتدل داخل مدرسته في محافظة باكتيكا؛ وعقب إجراء محاكمة زائفة أعدم تنظيم الطالبان على الأقل أربعة من رجال الشرطة الأفغانية في محافظة قندهار. إن الحالة مثيرة للقلق الشديد في المحافظات الواقعة في الجزء الجنوبي من البلاد، والحالة شديدة الخطورة أيضا في المحافظات الواقعة على حدود باكستان. وفي بكتيكا، اغتالت عناصر متطرفة أعضاءً في المجالس العرفية – مجالس الشورى – وزعيماً دينياً ومدرساً. وتفاقم أيضا انعدام الأمن في الشمال، في محافظتي كونار ونورستان وفي عدد من مقاطعات نانغرهار.

إن العنف يسبب معاناة لا تُوصف في بلد خارج مما يقرب من ٣٠ عاما من الصراع المتواصل. وهو يعرض أيضا للخطر الجهود المبذولة لإعادة البناء في أشد المناطق تضرراً. وبعد أن كانت وكالات الأمم المتحدة تخطط لزيادة وجودها في المحافظات الجنوبية والشرقية، شأنها شأن العديد من الهيئات الدولية والوطنية الأخرى، فلقد اضطرت مرة أخرى إلى تقليص وجودها كثيرا؛ ويؤثر هذا بالطبع في عدد ونوعية مشاريع إعادة البناء في هذه المناطق. فشركة كيمونكس، من ناحيتها، علقت المشاريع الاقتصادية في ١ حزيران/يونيه، وقامت شركة يابانية لبناء السكك الحديدية تعمل في قندهار بسحب موظفيها قبل شهرين، وبذلك أنهت أعمالها فعلياً.

علاوة على ذلك، فإن انعدام الأمن الآخذ في التردي يؤثر في التحضير للعملية الانتخابية ولا يجوز الاستخفاف به. ولقد قُتل موظف يعمل في تنظيم الانتخابات في ٢ حزيران/يونيه في أوروزغان، ووقع هجوم على قافلة انتخابية قبل ثلاثة أيام، مما أسفر عن مقتل شخص وإصابة آخر بجروح. ولقد لجأ أغلب المرشحين للانتخابات في زبول إلى عاصمة المحافظة للاحتماء بها، وذهب بعضهم إلى محافظة قندهار المجاورة.

وبالطبع لا ينحصر العنف في الهجمات التي تشنها عناصر متطرفة فحسب، فالمخدرات والتناحرات المحلية والفساد والأعمال الإجرامية العادية هي مشكلات يجب معالجتها من خلال تعزيز الشرطة والنظام القضائي وعن طريق تحسين الإدارة المحلية، التي هي نفسها في أغلب الأحيان أحد عوامل عدم الاستقرار. ولكن الهجمة الحالية التي تشنها جماعات متطرفة، بما فيها الطالبان، هجمة حاسمة في تصاعد العنف الراهن. فتلك الجماعات تملك المزيد من المال، ولديها المزيد من الأسلحة الفتاكة، ولديها وسائل أقوى للبث الإذاعي الدعائي، وهي بكل تأكيد أكثر عدوانية تجاه المدنيين وتظهر وحشية أكبر وتمارس عنفا عشوائيا.

إن ذلك العنف ليس جديدا، مع أن تصاعده خلال هذا العام أحبط الآمال التي نتجت عن الانتخابات الرئاسية. وقد شاهدنا زيادة مماثلة في مستوى العنف خلال هذه الفترة من العام الماضي. وتصدت، حينذاك، حكومتا أفغانستان وباكستان والقوات الدولية لأعمال العنف من جانب المتطرفين بقدر كبير من الفعالية بحيث تمكن الملايين من

الأفغان، في الواقع، من التصويت في الانتخابات في ظل حالة من الأمن النسبي، الأمر الذي جعل الانتخابات الرئاسية أبرز حدث في تاريخ أفغانستان المعاصر. ونحتاج اليوم إلى جهود خاصة جديدة من هاتين الحكومتين والقوات الدولية. وبالنظر إلى مستوى العنف الذي بلغته الحوادث الأخيرة، فلا بد لهذه الجهود أن تكون أكبر من تلك التي بذلت في العام الماضي.

ولا أريد أن أبدو مفرطا في التشاؤم، ولكن لا بد لي أن أسترعي انتباه المجلس إلى النتائج المترتبة على مناخ العنف هذا في الحالة الانتقالية السياسية في أفغانستان، التي ستصل إلى نهايتها بإجراء الانتخابات البرلمانية في أيلول/سبتمبر. فشرعية المؤسسات المنتخبة لن تكون موضع شك. إن القوة السياسية التي تتمتع بها ناجمة عن المشاركة الشعبية غير المسبوقة في العملية الانتخابية. ولكن سلطتها ستكون قصيرة الأمد إذا لم يتم حل مشكلة انعدام الأمن. إن انعدام الأمن في الفترة من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٤ قد سهل الأمر على طالبان. ويبدو أن القادة الحاليين لطالبان ومؤيديهم قد قدروا بأن الأسباب ذاتها ستؤدي إلى نتائج مماثلة لأن انعدام الأمن وتأثيره على إعادة البناء، بالرغم من التقدم المحرز في المجال السياسي، سيكون كافيا لإبقاء البلد في حالة من عدم الاستقرار حيث تبقى جميع الخيارات متاحة.

وأضيف أنه لا يمكن أن يكون الرد الدولي لإفشال هذه السياسة مقتصرا على عمليات القتال في الميدان. بل علينا أن نستهدف مصادر تمويل العناصر الأصولية، والملاذات الآمنة التي يتدربون فيها، والشبكات التي تقدم لهم الدعم، والتي قررت، على ما يبدو، استثمار موارد طائلة في إحباط الجهود التي بذلتها السلطات الأفغانية والمجتمع الدولي خلال السنوات الثلاث الماضية من أجل تحقيق الاستقرار.

إننا نرحب بالاتصالات الرفيعة المستوى التي جرت مؤخرا بين حكومتي أفغانستان وباكستان. ويقع على عاتق مجلس الأمن، بصفة الضامن للأمن الدولي، أن يتابع الحالة عن كثب وأن يدعم، استنادا إلى سلطته، المزيد من التعاون ضد الإرهاب، وهو ما تحتاجه أفغانستان اليوم.

(تكلم بالانكليزية)

وفي ظل هذه الخلفية الصعبة، فإنني أستطيع أن أبلغكم ببعض التطورات المشجعة في ما يتعلق بعملية الإعداد للانتخابات. وقد تم اتخاذ بعض الخطوات الهامة منذ قدمت لكم إحاطتي الإعلامية الأخيرة.

إن مكاتب إدارة الانتخابات باتت منتشرة في جميع مناطق البلد. وتعمل المكاتب الآن بشكل كامل في كابول وفي المراكز الإقليمية الثمانية وفي جميع عواصم المحافظات البالغ عددها ٣٤ عاصمة. ويعمل الآن في أمانة سلطة الانتخابات ٣٥٠ موظفا دوليا و ٨ ٠٠٠ من الموظفين الوطنيين. وسيزداد عدد الموظفين تدريجيا بحيث يصل عدد الموظفين الدوليين إلى ٥٠٠ موظف، وعدد الموظفين الوطنيين إلى ٢٠٠ ٠٠٠ بحلول موعد الانتخابات، وسينتشر غالبيتهم في مراكز الاقتراع. وتضم أمانة سلطة الانتخابات كذلك مكونا أمنيا انتخابيا يتألف من ٣٦ فردا تم نشرهم في كابول وفي ثمانية مراكز إقليمية. وكما حدث في العام الماضي، ستقوم قوات الشرطة الوطنية الأفغانية وقوات الجيش الأفغاني بتوفير الأمن المادي بدعم من القوات العسكرية الدولية وبالتنسيق مع سلطة الانتخابات.

وبالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء لجنة انتخابية مستقلة لتلقي الشكاوى وستكون مسؤولة عن النظر في جميع الشكاوى والاعتراضات المتعلقة بالانتخابات، بما في ذلك الاعتراضات ضد المرشحين أو سلطة الانتخابات وأمانتها. ومن بين أعضاء اللجنة الخمسة، هناك ثلاثة أعضاء عينتهم

بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان، وتم تعيين أحد العضوين المتبقيين من قبل المحكمة العليا والثاني من قبل لجنة حقوق الإنسان في أفغانستان، ويدعم اللجنة في عملها ١٥ موظفا.

وبدأت تسمية المرشحين في ٤ أيار/مايو، وانتهت في ٢٦ أيار/مايو. وباستثناء بعض حوادث العنف المعزولة التي يجدر ذكرها، فقد جرت عملية الترشيح في مناخ من الهدوء. وهناك أكثر من ٠٠٠ ٦ مرشح قدموا ترشيحاتهم للتنافس على ٢٤٩ مقعدا في مجلس النواب و ٤٢٠ مقعدا في مجالس المقاطعات. وبلغت نسبة النساء ما يناهز ١٢ في المائة من مجموع المرشحين، وسيضمن ذلك العدد الوفاء بالحصة المخصصة للنساء في البرلمان. ولكن عدد النساء المرشحات في ثلاث مقاطعات أقل من الحصة المخصصة للمرأة في مجالس المقاطعات. ولذلك، ستبقى هذه المقاعد شاغرة أثناء فترة الولاية البرلمانية هذه.

وتتباين نسبة المرشحين إلى عدد المقاعد في مختلف أنحاء البلد، مما سيؤدي إلى تنافس أشد في بعض المناطق دون غيرها، ولا سيما في المحافظات الشرقية والجنوبية الشرقية. ومن اللافت والمدهش أن ١٢ في المائة فقط من المرشحين المسجلين أعلنوا انتماءهم إلى أحزاب سياسية، مع أن عدد الأحزاب المسجلة رسميا بلغ ٧٢ حزبا. وقد يكون هذا نتيجة للنظام الانتخابي المعتمد، إلا أن معظم الاستشارات أفادت أن الصورة العامة للأحزاب ما زالت سلبية وأن المرشحين فضلوا التنافس كمستقلين حتى ولو كانوا يلقون التأييد من أحزاب سياسية.

إن أحد شواغلنا الرئيسية المتعلقة بعملية الترشيح هي النفوذ القوي لدى القادة المحليين، وقد يكون هؤلاء قد سيطروا على العملية الانتخابية منذ البداية من خلال منع الآخرين من ترشيح أنفسهم. ومع ذلك، فإن نسبة المرشحين الذين لهم ارتباط قوي بجماعات مسلحة لا تتعدى ٤ في المائة تقريبا. وإضافة إلى ذلك، فإن عدد المسؤولين الحكوميين الذين رشحوا أنفسهم لا يزيد عن ٢١٢ مرشحا. ويدلل ذلك على أن المسؤولين والقادة العسكريين لم يسيطروا على عملية الترشيح وأنه لم يتم ثني الأفغان العاديين عن ترشيح أنفسهم. ورهنا بإجراء المزيد من التحليل، فإن ذلك يعني أن الأفغان ستكون أمامهم خيارات سياسية حقيقية في يوم الاقتراع.

وفي الوقت نفسه، فإن التقييم الذي أجرته بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان على مستوى البلد بالاشتراك مع لجنة حقوق الإنسان في أفغانستان، قد دلل على أنه، رغم وجود عدد محدود من حوادث التخويف وأعمال العنف والتدخل في الحقوق السياسية، يوجد انطباع واسع النطاق بأن الجماعات المسلحة مصممة على الفوز، وأنها لن تتورع عن استخدام العنف والترهيب من أجل ضمان فوزها في الانتخابات. ومن شأن هذا الانطباع أن يقوض نزاهة الانتخابات، لا سيما إذا اشتد التنافس وازداد عنفا في المراحل الأخيرة من العملية الانتخابية. ولذلك، ما زالت هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير عديدة لثني العازمين على اللجوء إلى الترهيب، ولطمأنة غالبية المرشحين والمواطنين عموما بأنهم يستطيعون الاقتراع في أيلول/سبتمبر بدون خوف من التعرض لأعمال انتقامية.

وأحد هذه التدابير هو التنفيذ الحازم لقانون الانتخابات الذي ينص على بطلان أهلية المرشحين الذين يقودون جماعات مسلحة أو ينتمون إليها. إن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي أشرفت على الانتهاء، قد قللت من قدرة بعض كبار القادة على استخدام تشكيلات عسكرية كبيرة من أجل السيطرة على العملية الانتخابية. ولكن في الوقت ذاته، ما زال هناك العديد من صغار القادة مرتبطين بمليشيات محلية قادرة على التأثير

السلبي في سياق العملية الانتخابية في المقاطعات. وعندما جرى استلام أسماء جميع المرشحين، طلبت لجنة شكاوى الانتخابات، بحكم المنصب، من وزارتي الداخلية والدفاع، والمديرية الوطنية للأمن، والقوات العسكرية الدولية، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة، وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، بأن تقدم معلومات عما إذا هناك علاقة بين أي من المرشحين مع أية جماعة مسلحة. ونتيجة لذلك، تم تحديد ٢٥٤ مرشحا يشتبه بوجود مثل تلك العلاقة، وأبلغتهم لجنة الشكاوى الانتخابية بذلك، وبأن عليهم، للحيلولة دون بطلان أهليتهم، أن ينزعوا أسلحتهم بحلول ٧ تموز/يوليه، أو أن يقدموا دليلا على قطع صلاتهم بالجماعات المسلحة.

إن الممارسة لا تخلو من الخطورة، حيث أن بعض القادة متحمسون للترشيح للانتخابات والحفاظ على نفوذهم العسكري في نفس الوقت. ويعمل الفريق الأمني للسلطة الانتخابية مع وكالات الأمن القومي والقوات العسكرية الدولية للتخطيط لمواجهة الآثار الأمنية التي يمكن أن تنجم عن إعلان عدم أهلية المرشحين.

واستنادا إلى ذلك والى تدابير أخرى، يحدونا الأمل أن تتمكن الحكومة الأفغانية – بدعم من الأمم المتحدة والقوات الدولية – من أن تحسّن بقدر أكبر البيئة التي ستخاض فيها الحملة الانتخابية وعملية الاقتراع وأن تكفل أن تكون نتيجة الانتخابات ممثلة قدر الإمكان للإرادة الوطنية، كما ينص عليه اتفاق بون.

الخطوة التالية في الجدول الزمني للانتخابات هي استكمال تسجيل الناخبين الذي سيبدأ يوم غد ويستمر مدة شهر واحد حتى ٢١ تموز/يوليه. وهذا لا يمثل إعادة تسجيل شاملة للناخبين وإنما فرصة للذين عجزوا عن التسجيل في حملة التسجيل في العام الماضي، وفرصة للناخبين المسجلين لتغيير مراكز اقتراعهم إلى المحافظة التي يقيمون فيها فعلا ويرغبون في التصويت فيها. وستبذل جهود إضافية لضمان عودة اللاجئين بفسح المجال أمام تسجيل الناخبين في مراكز صرف الصكوك التابعة لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

وأود أن أشير إلى التمويل بشكل خاص. إن تمويل مشروع الانتخابات يبقى بالفعل شاغلا. فالعجز في ميزانية المشروع الانتخابي لا يزال ٧٨,٨ مليون دولار. ويتوقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تصرف عما قريب أموال كبيرة تم التعهد بها يبلغ إجماليها ٣٤ مليون دولار، مما سيجعل الفجوة ٤٤ مليون دولار. وكما ذكرت في إحاطتي الإعلامية السابقة إن المجال ضيق جدا في الجدول الزمني الانتخابي وأي تأخير في التمويل سينتج عنه إرجاء حتمي ليوم الانتخابات.

وفي إحاطتي الإعلامية السابقة ذكرت أنه لئن كان تأجيل الانتخابات حتى شهر أيلول/سبتمبر ليس خيارنا المفضل، إلا أنه ينطوي على بعض المزايا. وإحدى تلك المزايا كانت إتاحة الفرصة لإحراز تقدم في نزع السلاح. والواقع أنه ينبغي إنهاء نزع سلاح وحدات الجيش السابقة بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيه، التزاما بالتاريخ المحدد الذي تمت المصادقة عليه في مؤتمر برلين العام الماضي. وفي هذه المرحلة جرى تسريح أكثر من ٦٠ ٠٠٠ ضابط وجندي وأعيد إدماج أكثر من ٤٩ ٠٠٠ في برامج الزراعة والتدريب المهني والأعمال التجارية الصغيرة. وأكثر من ٩٠ ٠٠٠ فردا من أفراد قوات المليشيا الأفغانية تم حذف أسمائهم من قوائم مرتبات وزارة الدفاع، ونتج عن ذلك توفير ما يزيد على ١٠٠ مليون دولار في الميزانية الوطنية. وجرى تجميع أكثر من ٩٠٠٠ قطعة سلاح من الأسلحة الثقيلة ومعاينة ملايين الأطنان من الذخائر، وتبذل جهود للتخلص منها بشكل آمن. ويعد ذلك إنجازا هاما للسلطات الأفغانية وخطوة أولى

في جهود أكبر لتجريد البلد من السلاح وتمهيد الطريق للجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية.

وفي الأشهر المقبلة سيتحول التركيز إلى الخطوة التالية: حل المجموعات المسلحة غير المشروعة، التي سبق أن ذكرتها في سياق الانتخابات. إن المجموعات المسلحة غير المشروعة – التي قد تضم ٠٠٠ ١٨٠ رجل في شتى أنحاء البلد – قد لا تشكل تهديدا مباشرا لدولة أفغانستان، لكنها تشكل عقبة كأداء أمام استعادة مؤسسات الدولة – الشرطة والقضاء والإدارة المدنية – على مستويي المحافظة والقطاع. وتنفذ الحكومة حاليا مشروعين رائدين، بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (البعثة) والقوات العسكرية الدولية؛ وإن المفاوضات جارية مع القادة المحليين؛ وتحدد أفرقة إعمار المحافظات والقوة الدولية للمساعدة الأمنية والائتلاف نوع الدعم الذي سيكون مطلوبا منهم تقديمه.

(تكلم بالفرنسية)

اسمحوا لي أن أطرح ثلاث نقاط إضافية اعتقد أنها تهم المجلس.

تتعلق النقطة الأولى بما يسمى برنامج بناء السلام لإعادة إدماج أعضاء الطالبان والحزب الإسلامي الذين تخلوا عن العنف وتعهدوا بالولاء للدستور ووافقوا على التعاون مع السلطات. وقد جرى اختيار أعضاء اللجنة الوطنية المتعددة الأعراق التي يرأسها مجددي وسيتم الإعلان عنهم قريبا. ولم يتم بعد تجهيز المكاتب الإقليمية للجنة، لكن الإجراءات جارية للتأكد من خلفيات مرشحي المصالحة ولمراقبتهم عند عودتهم إلى مجتمعاتهم المحلية. وقد استفاد من البرنامج حتى الآن ما يقرب من ١٥٠ فردا ، بضمنهم ما يقرب من ٥٠ عضوا سابقا من الحزب الإسلامي و ١٠٠ عضو سابق من أعضاء الطالبان.

إن البرنامج، شأنه شأن سائر المساعي الحديثة العهد، ليس مثاليا، لكن البعض لم يميز بصورة صحيحة بين انفتاح نهجنا للأعضاء السابقين للحزب الإسلامي والطالبان وبرنامج نزع سلاح القادة المحليين. والواقع أن النهجين لا يختلفان – الحكومة تمد يدها لجميع الراغبين في نبذ العنف، من دون التخلي عن إمكانية محاكمتهم على أنشطتهم السابقة التي قد تستدعي ذلك.

وتتعلق نقطتي الثانية باحتياجات العديد من ضحايا الصراع. وقد رحب المجلس في القرار ١٥٨٩ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٤ آذار/مارس بتقرير اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان عن العدالة الانتقالية ودعا إلى تقديم دعم دولي لذلك المسعى. ومنذ ذلك الوقت تعمل حكومة أفغانستان واللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والبعثة سوية لصياغة مشروع خطة تتألف من مجموعة من التدابير القصيرة والطويلة الأمد لكفالة الحفاظ على كرامة الضحايا واحترامهم وحقهم في الحقيقة والتعويض والعدالة. وفي مؤتمر عقد مؤخرا في لاهاي عرضت دول أعضاء عديدة دعمها لهذه الخطة وإننا نثق بأنه سيتم في أقرب وقت ممكن اتخاذ الخطوات الفعلية الأولى.

وأود أن أقول بضع كلمات عن برنامج بناء السلام في أفغانستان في ما بعد الانتخابات. إن الأمين العام، في تقريره الأخير المرفوع إلى المجلس عن أفغانستان، طرح بعض الفكر حول ذلك الموضوع. ومنذئذ، كررت حكومة أفغانستان أملها أن يستمر التعاون الدولي في ما بعد تشكيل الجمعية الوطنية وأن ينفذ في إطار محدد وأهداف محددة تنعكس فيها الأولويات الوطنية المستقبلية. وتلك الأولويات ستتضمن الإصلاح المؤسسي – وهو ضعيف بشكل خاص على المستوى المحلي – وتطبيق استراتيجية متماسكة للتنمية الاقتصادية ومكافحة المخدرات. إضافة إلى ذلك، تأمل الحكومة الأفغانية، مثلما نأمل، أن يقدم الإطار التعاوني

الجديد فرصة لتحسين فعالية المساعدة الدولية، خاصة في تقوية القدرة المحلية وكفالة أن تكون الدولة محبوة بمؤسسات مستدامة، وأن تكون مشاركة البلدان الإقليمية أوثق في المرحلة التالية من تعمير أفغانستان. وإلى جانب السلطات الأفغانية وممثلي المجتمع الدولي، يحدونا الأمل، على أساس تلك المبادئ، أن نطور منبرا يمكن للقوى السياسية الداخلية في أفغانستان ولشركائها القريبين والبعيدين أن يتفقوا عليه.

إن إكمال عملية بون أصبح وشيكا. وبالتأكيد فإن الانتقال السياسي بعيد جدا من بناء الدولة، التي تبقى هشة جدا، ومن الإعمار الاقتصادي، الذي يبقى مجزءا ومشوها بسبب حالة المخدرات. إن على الحكومة والبرلمان الجديد أن يضاعفا جهودهما لمواكبة الانتقال السياسي قبل أن يصحوا الشعب وينبذهما استنادا إلى التجربة الديمقراطية. ومهما بلغت صعوبة الظروف فإن الصعوبات يمكن تذليلها بدعم من المجتمع الدولي.

إن الشرط الأساسي للنجاح في ذلك المسعى الصعب يتمثل في استعادة الحد الأدنى من الظروف الأمنية. ومن دون ذلك لا وجود للأمل. وعلينا أن نسلّم بأنه بعد ثلاث سنوات من الجهود الحثيثة فإن قدرة المتطرفين على إلحاق الأذى وفرض العوائق في مناطق معينة لم تتضاءل. وهناك دروس ضرورية يتعين الاتعاظ بها من دون تأخير.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد أرنولد على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد أنطونيو ماريا كوستا، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

السيد كوستا (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أُدعى إلى مخاطبة المجلس، ولن أضيف إلا بضع كلمات على الإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام. وسأتناول الحالة في أفغانستان من زاوية خاصة بالمخدرات والجريمة، اللتين اعتبرهما تهديدين متلازمين لاستقرار البلد وتنميته.

إن مشكلة المخدرات في أفغانستان هي بالفعل سبب ونتيجة للجريمة. فكلاهما نتيجة حتمية لضعف سيادة القانون، وقدرات الإنفاذ والقدرات القضائية المتدنية. وقبل النظر إلى تلك الصورة في نطاقها الأكبر، اسمحوا لي أولا أن أحيط المجلس علما بأحدث الاتجاهات في زراعة الأفيون هذا العام.

لقد استكمل مكتبي – مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة – قبل فترة وجيزة مسحه للأراضي في فصل الربيع، وكان مسحا جويا وأرضيا. ونحن نقدر أن زراعة الأفيون في أفغانستان ستنخفض عام ٢٠٠٥. ولكن سيظل إجمالي المساحة المزروعة كبيرا جدا: من الممكن أن يربو على مائة ألف هكتار. وحتى مع ذلك، فعندما نصدر المسح السنوي للأفيون في شهر أيلول/سبتمبر، من المحتمل جدا أن تظهر البيانات اتجاها عكسيا في ما يتعلق بالسنوات القليلة الماضية.

ما هي أسباب ذلك الانخفاض في زراعة الأفيون في أفغانستان عام ٢٠٠٥؟ أكد مساحونا أن حملة القضاء على الأفيون، التي شنتها الحكومة بمساعدة خارجية، قد حققت نتائج. ومع ذلك، فالانخفاض لا بد أن يعزى بوجه خاص إلى ضبط النفس لدى المزارعين الذين قرروا وببساطة تخفيض محصول الأفيون في عام ٢٠٠٥. وثمة شاغلان يخففان من أثر تلك الأخبار السارة. أولا، يبدو أن انخفاض المحصول لم يكن متساويا في جميع أنحاء البلد. ففي بعض المقاطعات، لاحظ المكتب بالفعل زيادة كبيرة في زراعة الأفيون هذا العام. ثانيا، أدت الأحوال الجوية الجيدة في فصل الربيع إلى زيادة الإنتاج في الحقول. ولذلك نتوقع في هذا العام إنتاجية

أعلى – عدد أكبر من الكيلوغرامات للهكتار – مما كانت عليه عام ٢٠٠٤.

هناك عدة عوامل تفسر ضبط النفس لدى المزارعين هذا العام. فنحن، ومن دون شك، نرى تصحيحا في السوق لأنه ثمة زيادة كبيرة في المخزون وانخفاض في أسعار الأفيون. وقبل كل شيء، لاحظ مساحونا التأثير المتزايد لحملة الإقناع التي تشنها الحكومة، وأيضا تأثير الحوافز القائمة على العقيدة.

وقد حان الوقت للتفكير في واقع أفغانستان في الوقت الحالي، حيث ما زال الفقر منتشرا فيها بصورة كبيرة. وفي القرى المتأثرة، تتعين الاستعاضة عن الدخل الذي كان يتأتى سابقا من محصول الأفيون بمصادر جديدة للدخل. وسيعزز هذا مصداقية الحكومة لدى المزارعين. وسيقلل أيضا مخاطر نشوب أزمة إنسانية. وفي اجتماع عقد مؤخرا، أبدى الرئيس قرضاي الخوف من تآكل سلطته المعنوية في القرى ما لم تقدم مساعدة إنمائية لدعم القضاء السلمي على الأفيون والتخفيض الطوعي لمساحة المناطق المزروعة. واتفق كلانا على أن التصحيح الحالي للسوق صوب تحقيق ناتج أقل من الأفيون يمكن بسهولة أن يعكس مساره، ومما يؤدي إلى محصول أفيون أعلى في عام ٢٠٠٦ وما بعده.

وقبل أن أختتم تعليقاتي على هذه القضية، اسمحوا لي أن أضيف أنه في أفغانستان اليوم، فإن المساعدة الإنمائية لا تعني بقاء مئات الآلاف من سكان القرى الفقراء على قيد الحياة فحسب، ولكنها قد تعني أيضا استمرار أول حكومة منتخبة ديمقراطيا في تاريخ الأمة.

والفقر بوجه عام هو الدافع إلى زراعة الأفيون، في حين أن الجشع، من ناحية أخرى، هو الدافع لدى مهربي المخدرات وأمراء الحرب والمسؤولين الفاسدين الذين ينبغي أن ينزل بهم العقاب. وسيؤدي ذلك إلى أمرين. أولا، تحرير القرى من القبضة التي فرضها كبار الاستغلاليين والمتمردين. ثانيا، المساعدة أيضا على مواجهة التصور السائد لدى العديد من الأفغان العاديين بأن تدابير مكافحة المخدرات تستهدف أضعف حلقة في سلسلة المخدرات – المزارعون – وليس الذين يجنون الفائدة الأكبر من تجارة المخدرات.

واليوم في أفغانستان، يسيطر مهربو المخدرات وأمراء الحرب والمتمردون على منظمات شبه عسكرية ويديرون عمليات من نمط عسكري. ويعتمد الرد الفعال على نشر قوة موازية لهم. وقبل وقت ليس بطويل، رأيت مثالا حيا على ذلك في سوق للمخدرات – سوق مفتوحة للمخدرات – في منطقة غارمسر في مقاطعة هيلماند، على الحدود بين أفغانستان وباكستان، التي عرف عنها لأمد طويل أنها مركز رئيسي لتصنيع الهيروين وتهريبه. وحينما كنت في أفغانستان قبل أسابيع قليلة، داهمت القوة الأفغانية الخاصة لمكافحة المخدرات تلك السوق مستخدمة المدفعية الثقيلة. ورحب السكان المحليون بالعملية، وأشادوا بالسيد جلالي، وزير الداخلية الأفغاني، الذي كان موجودا هناك. لقد سر كثيرا، وصرح قائلا، ”تظهر هذه العملية أن قوتنا لمكافحة المخدرات تتوفر لها القدرة على أن تضرب في أي مكان وفي أي وقت“. ولا أعتقد أن ذلك كان فيه مبالغة.

والواقع أنني اتفق معه. فالعمليات بهذا التعقيد هي نتيجة تعاون تقوم حاجة ماسة إليه بين قوات مكافحة المخدرات وقوات مكافحة التمرد، ونتيجة تشاطر المعلومات – الأمر الواجب تحسينه – ونتيجة الدعم المتبادل ضد تهديد مشترك. وأحيي المملكة المتحدة، الدولة الرائدة في تقديم المساعدة من أجل مكافحة المخدرات، على جهودها الدؤوبة في هذا الصدد. وأرحب أيضا بقرار بعض الدول المشاركة في قوة الأمن الدولية القاضي بالنظر في إدماج الخبرة المدنية لمكافحة المخدرات في أفرقتها الإقليمية لإعادة التعمير من أجل تعزيز ذلك التعاون بين تلك القوى.

وأود الآن أن أنظر إلى الصورة الأعم وأن أضع مشكلة المخدرات في أفغانستان في سياق ملائم. فعلى الرغم من التقدم الذي وصفته، ما زال انعدام القانون متفشيا في أفغانستان، مثلما أوضح بجلاء الممثل الخاص للأمين العام في إحاطته الإعلامية. وتتسم مؤسسات الدولة بأنها هشة ومعرضة للخطر؛ في حين يعم الفساد والتخويف. كما أن الديمقراطية وسيادة القانون يعرقلهما عدم وجود نظام للعدالة الجنائية تتوفر له مقومات الاستمرار.

لقد تم وضع أسس ذات مصداقية لإقامة العدل، ولكن الموارد الناجمة عن تهريب المخدرات – أكثر من بليونين من الدولارات، وقد تصل إلى ٢,٥ بليون دولار، في عام ٢٠٠٤ – تستخدم عادة لتقويض العدالة. وأمراء الحرب، والزعماء الإقليميون الذين تعوزهم الكفاءة والمسؤولون الفاسدون يزيدون من مرونة صناعة الأفيون الأفغانية ويجعلونها أكثر مرونة وأفضل استعدادا للتهرب من الضوابط. فهم يساعدون على نقل المحاصيل إلى مناطق جديدة – في الجبال على سبيل المثال – حيث يوفر المتمردون الحماية. كما أنهم ييسرون السوقيات لكي تستورد من الخارج السلائف الكيميائية لتصنيع الهيروين – قرابة ٠٠٠ ١٠ طن سنويا وهم أيضا يساعدون شبكات غسل الأموال. وفي المقاطعات التي فشلت فيها حملات القضاء على المخدرات، وعلى الأخص في قندهار، نشهد أمثلة واضحة على الفساد والانتهازية من المسؤولين المحليين.

وأعتقد أنه من المستحيل مكافحة صناعة المخدرات في أفغانستان في الوقت الذي تكون عمليات إجراء التحريات والمقاضاة ونظم المحاكمة والاحتجاز ضعيفة أو غير موجودة. ولذلك أحيي ألمانيا وإيطاليا – الدولتان الرائدتان في القطاعات ذات الصلة – على ما وفرتاه من مساعدة. وأطلب إلى جميع الدول الأعضاء المساعدة في الوفاء بالأولويات الحالية في أفغانستان: إرساء سيادة القانون على نحو كاف ومكافحة الفساد بشكل قوي.

ولدينا الآن سانحة وفرصة للعمل، ولكن تلك السانحة ستفوت سريعا. وقد جرى الإعراب عن الخوف من أن يترشح بعض أخطر الشخصيات في المقاطعات المضطربة في الانتخابات المقبلة، وهم يسعون إلى الإفلات من العقاب من خلال الحصانة البرلمانية. وقد شعرت بالارتياح لسماع بيان الممثل الخاص في ذلك الصدد قبل بضع دقائق.

وأقترح أن ننظر في أفغانستان إلى تدابير السيطرة على المخدرات بالارتباط مع الجهود الرامية إلى تخفيف حدة الفقر في الريف واستعادة العدالة في جميع أرجاء البلد. وذلك من شأنه أن يساعدنا على المضي قدما على الجبهات الأخرى فضلا عن إزالة العقبات الرئيسية أمام الديمقراطية، والأمن والتنمية بشكل عام. وإنني أعول على دعم المجلس وتوجيهه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد كوستا على إحاطته الإعلامية.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أود الآن أن أدعو أعضاء المجلس إلى المشاورات غير الرسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع، التي ستبدأ بعد خمس دقائق.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥.